الفصل ١٦ - الحفاظ على البيئة البحرية واستكشافها

غرض الفصل ورسالته

يناقش هذا الفصل بصورة موجزة مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالحفاظ على البيئة البحرية واستكشافها، وخاصة المحميات البحرية، والأشياء الأثرية المغمورة، والبحوث العلمية البحرية.

ويناقش الجزء الفرعي ١٦ (أ) الصادر تحت عنوان "المحميات البحرية" الدور الذي يمكن أن تلعبه المحميات البحرية في المحافظة على الموارد الطبيعية للدولة. إذ يحق لأية دولة أن تقرر أن مناطق معينة من بيئتها البحرية تتمتع بالحماية ولها خاصية الاستحمام والترويح عن النفس وخصائص بيئية وتاريخية وبحثية وتعليمية أو جمالية مما يمنحها أهمية وطنية خاصة. ويمكن أن يحتل وزير الموارد موقع الصدارة في الموافقة على أي تشريع في هذا الصدد. كما أن الصلاحية العامة لتطبيق القانون التي تتمتع بها القوة البحرية تسمح لها بالتأكد بتنفيذ كافة القوانين المتعلقة بالمحميات البحرية.

واعترافاً بأهمية الموارد الأثرية الموجودة في البيئة البحرية، يحدد الجزء الفرعي ١٦ (ب) الأحكام الخاصة بالمحافظة على الآثار المغمورة. وتعتبر الآثار المغمورة مهمة لسببين، أولهما أن هذه الآثار تشكل سجلات تاريخية وأثرية هامة ومفيدة للبحث والدراسة، وثانياً لكونها موارد جذابة بالنسبة لاهتمامات الاستحمام والترويح عن النفس مثل رياضة الغوص، والسياحة.

ويحدد الجزء الفرعي ١٦ (ب) أيضاً سياسة مفادها وجوب المحافظة على كافة الأشياء الأثرية المغمورة لمصلحة البشرية، ويطلب إلى الوزير اتخاذ خطوات لدعم تلك السياسة. فعلى سبيل المثال، يجب أن يقوم الوزير، بمساعدة الوكالات والهيئات الأخرى في الحكومة، بتحديد هذه الآثار أو المناطق التي يحتل أن تحتوي على مثل هذه الموارد. وعلاوة على ذلك، فإن الوزير محول بتحديد المناطق المحمية (المحميات البحرية) لضمان المحافظة على هذه الموارد. وأخيراً يحدد هذا الجزء الفرعي كلا من أحكام العقوبات الجنائية ونصوص العقوبات المدنية لجعلها حافزاً على الامتثال والطاعة.

ويناقش الجزء الفرعي ١٦ (ج) البحوث العلمية البحرية. وتعترف الاتفاقيات الدولية بحق كل دولة في التحكم في إجراء البحوث العلمية البحرية في مياهها الإقليمية. ووفقاً لذلك، يوضح هذا الجزء الفرعي السياسة والإطار الإداري الخاص بتنفيذ هذا التأكيد المعترف به للسيادة الإقليمية. وبصورة محددة، يعتبر وزير الموارد محولاً بنشر وإصدار وتطبيق التوجيهات التي تضمن إبلاء الاعتبار الواجب للنتائج والتبعات البيئية وكذلك المنافع المحتملة التي تعود على البشرية وعلى الدولة المضيفة عند إتمام إجراء مشروع بحثية. ومزيداً على ذلك، يوضح مشروع الصياغات التشريعية معايير وضوابط معينة لإجراء البحث في المناطق الخاضعة للولاية القضائية للدولة المضيفة. وتضمن هذه الضوابط وحدة التطبيق والمحافظة على سلامة كل من خطة التنفيذ والبحث العلمي البحري.

حرس سواحل الولايات المتحدة

يقوم حرس سواحل الولايات المتحدة بتنفيذ أنواع البرامج المحددة في هذا الفصل، ويقدم تعليقات إلى الوكالات والهيئات الأخرى بشأن قضايا التنفيذ المرتبطة بهذه البرامج. ومن بين هذه الوكالات الأخرى وزارة الخارجية والوكالة الوطنية للمحيطات والأحوال الجوية والهيئة الوطنية لمصايد الأسماك البحرية.

القانون الدولي

تعتبر اتفاقية قانون البحار لسنة ١٩٨٢ والقانون الدولي المتعارف عليه المصدر الرئيسي للقانون الدولي. هذا وتحتوي الأجزاء الفرعية التالية على مشروع صياغات تشريعية:

المحميات البحرية

الجزء الفرعي ١٦ (أ)

المادة ١٦،١ التعريفات

تسري التعريفات التالية في هذا الفصل:

ذات أهمية أثرية. تعني عبارة " ذات أهمية أثرية" القدرة على توفير التفهم العلمي والإنساني للسلوك البشري السابق، والتكيف الثقافي، والموضوعات المرتبطة بذلك، من خلال تطبيق الأساليب العلمية أو الأكاديمية مثل الملاحظة الموجهة، والقياس بالقرينة والسياق، والتحصيل الموجه، والتحليل، والتفسير والشرح.

مورد أثري. "المورد الأثري" يعني أية مادة متبقية من الحياة أو النشاطات الإنسانية التي يبلغ عمرها ١٠٠ سنة على الأقل وتنطوي على أهمية أثرية.

قيمة أثرية. " القيمة الأثرية" هي قيمة المعلومات المرتبطة بالمورد الأثري، ويجب تقديرها على أساس تكاليف استرجاع المعلومات العلمية القابلة للاستعادة إذا لم يكن ذلك انتهاكا لحقوق أو مبادئ.

قيمة تجارية. تعني " القيمة التجارية" سعر السوق العادل.

تكلفة الاستعادة أو الإصلاح. "تكلفة الاستعادة أو الإصلاح" هي مجموع التكاليف المتكبدة للاستعادة الطارئة أو أعمال الإصلاح زائدا التكاليف المقدرة التي تعتبر ضرورية لاستكمال الاستعادة والإصلاح.

الأضرار. تشمل " الأضرار" على:

أ. التعويض عن:

١. تكلفة الاستبدال أو الاستعادة أو الحصول على نظير أو مثيل للمورد الأثري، و
٢. قيمة الاستخدام الضائع للمورد الأثري في فترة انتظار استعادته أو استبداله أو الحصول على نظير ومثيل له،
٣. أو قيمة المورد الأثري إذا لم يكن في الإمكان استعادته أو استبداله أو الحصول على نظير مكافئ له.

ب. التكلفة المعقولة لتقدير حسابات الضرر، و

ج. التكاليف المعقولة للمتابعة الملائمة للموارد المصابة أو المستعادة أو المستبدلة.

البيئة البحرية. تعني "البيئة البحرية" تلك المناطق الداخلية ومياه المحيطات التي تمارس عليها [الدولة] ولاية قضائية، بما في ذلك المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدولة، وذلك بما يتفق مع القانون الدولي.

البحث العلمي البحري. يعني "البحث العلمي البحري" العمليات، والاستقصاءات، والدراسات، والمسوحات، أو العروض الإيضاحية فوق سطح وفي وتحت مصبات الأنهار، ومياه منطقة المصب، بما في ذلك المستنقعات والمياه الداخلية، والبحار الإقليمية، والمنطقة المجاورة، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدولة، وأعمال البحار. ويشتمل هذا البحث، دون أن يقتصر، على تقديرات الخط الأساسي للتنوع البيئي البحرية، بما فيها المؤشرات الكيميائية والطبيعية والبيولوجية للتنوع البيئي، ودراسات التأثيرات أو الآثار المحتملة للمواد المؤدية للتلوث، بما فيها المواد الغذائية والكيمائيات السامة والمعادن الثقيلة، على البيئة التي تشمل الكائنات المائية والبحرية الحية؛ وتحليلات تأثير تعديل وتغيير البيئات الطبيعية، بما في ذلك المستنقعات الساحلية وقيعان البحار بأعشاشها والشعب المرجانية، وما لها من آثار على البيئة بما في ذلك الكائنات البحرية الحية؛ وتقييم التأثيرات الناتجة عن مصادر التلوث وعمليات تصريف مواد مؤدية للتلوث في البيئة الساحلية؛ وعمليات مسح وحصر انتقال وانتشار وتحول ومصير وتأثير المواد الملوثة في البيئة البحرية؛ وتقييم البيئة الطبيعية البحرية وبيئة مصبات الأنهار وإعادة ملحتها؛ وطرق وأساليب وضع نماذج لأحوال واتجاهات النوعية البيئية؛ والطرق والأساليب الخاصة بعينات المياه والمواد المترسبة، والكائنات المائية والبحرية الحية، والعروض الإيضاحية لهذه الطرق والأساليب؛ والتأثيرات على صحة الإنسان والبيئة الناتجة عن المواد المؤدية للتلوث أو مخلوطات من هذه المواد بمستويات مختلفة، سواء طبيعية أو أنثروبولوجية، توجد في البيئة البحرية؛ والتقييم البيئي للتأثيرات المحتملة للمشروعات الرئيسية لتنمية المناطق الساحلية والمغمورة في الإقليم؛ وتقييم تأثيرات تغير المناخ على الموارد البحرية.

المواد المتبقية. تعني "المواد المتبقية" الدليل المادي على سكنى الإنسان وشغله للمكان واستخدامه أو القيام بنشاط، بما في ذلك الموقع والموقع أو السياق الذي وجد فيه هذا الدليل المادي.

الشخص. يعني مصطلح "الشخص" أي فرد (سواء كان أم لم يكن أحد مواطني أو رعايا [الدولة])، وأية شركة، أو شركة بسيطة (شركة أشخاص)، أو شركة أموال، أو شخصية اعتبارية مستقلة أخرى، أو أية حكومة وطنية أو محلية أو أجنبية، أو أية شخصية اعتبارية تابعة لهذه الحكومة.

الأراضي العامة. " الأراضي العامة" هي الأراضي المملوكة [للدولة].

المورد المحمي. يعني " المورد المحمي" أي مورد حي أو غير حي من موارد محمية بحرية تابعة [للدولة] يسهم في المحافظة على هذه المحمية وفي قيمتها الترويجية والبيئية والتاريخية والبحثية والتعليمية أو الجمالية.

الموارد المغمورة. تتكون " الموارد المغمورة" من كافة الأشياء ، الحية وغير الحية، الموجودة ضمن البحار والمياه الإقليمية أو أية أراض أخرى مغمورة تابعة [للدولة].

المادة ١٦،٣ قابلة التطبيق

سوف يسري هذا الجزء الفرعي على كافة السفن العابرة لمحمية بحرية ضمن المياه الإقليمية أو المياه الداخلية [للدولة]. ويسري هذا الجزء الفرعي على كافة سفن ومواطني [الدولة] في المحميات البحرية.

المادة ١٦،٣ التوجيهات

أ. تمشيا مع الصلاحية العامة الممنوحة للوزير بشأن إصدار التوجيهات، سوف يقوم الوزير ووزير الموارد باتخاذ أي إجراء يكون ضروريا ومعقولا لتعزيز وتنسيق استخدام المحميات البحرية [للدولة] لأغراض البحث، والرصد والمتابعة، والتعليم. ويجوز أن يتضمن هذا الإجراء التشاور مع الوكالات والمهيات [بالدولة] أو الأشخاص الآخرين من أجل تشجيع استخدام واحدة أو أكثر من المحميات في البحث، والرصد والمتابعة، والتعليم. وطبقا لهذا الجزء الفرعي، يجوز إنشاء المحميات البحرية خارج الإقليم القاري للأسباب التي يتم تناولها أدناه. هذا ويجوز تقييد النشاطات ضمن المحميات البحرية المحددة، بما في ذلك فرض قيود على الملاحة.

ب. يجوز أن يشترك الوزير ووزير الموارد في تحديد أية منطقة متميزة من البيئة البحرية كمحمية بحرية [في الدولة] مع إصدار ونشر التوجيهات الخاصة بتحديد هذه المنطقة إذا كان الوزيران كلاهما:

١. يقران أن تحديد تلك المنطقة من شأنه تلبية أغراض هذا الجزء الفرعي، و

٢. يشتركان في الرأي بأن هذه المنطقة لها أهمية وطنية خاصة بسبب مواردها أو قيمة استخداماتها البشرية.

ج. لأغراض تقرير ما إذا كانت إحدى مناطق البيئة البحرية تفي بالمعايير الموضحة في المادة ١٦ -٣ (ب)، سوف يقوم الوزير ووزير الموارد ببحث ما يلي:

١. الموارد الطبيعية بالمنطقة وخصائصها البيئية، بما في ذلك مساهمتها في الإنتاجية البيولوجية، وصيانة هيكل المنظومة البيئية للأحياء، والحفاظ على أنواع أو مجموعة أنواع لها أهميتها البيئية أو التجارية أو مهددة بالانقراض، وصيانة المساكن الطبيعية الحيوية للأنواع المعرضة للمخاطر، ومعرفة تاريخ الحياة في الموقع.

٢. أهمية المنطقة التاريخية والثقافية والأثرية وأهميتها من حيث الحفريات وعلم الأحياء البائدة.

٣. الاستخدامات الحاضرة والمحتملة للمنطقة التي تعتمد على صيانة موارد المنطقة، بما فيها صيد الأسماك بغرض تجاري وللترويج عن النفس، واستخدامات المعيشة، والنشاطات التجارية والترويجية الأخرى، والبحث، والتعليم.
٤. النشاطات الحاضرة والمحتملة التي يمكن أن تؤثر بصورة سلبية على العوامل المحددة في المادة ١٦ - ٣ (١) أو (٢) أو (٣) .
٥. قابلية إدارة المنطقة، بما في ذلك عوامل الحجم، والقدرة على تحديد المنطقة كوحدة بيئية متميزة ذات حدود يمكن التعرف عليها، والوصول إليها، ومدى ملاءمتها لنشاطات الرصد والمتابعة والتنفيذ.
٦. المنافع العامة المستمدة من كونها منطقة محمية، مع التأكيد على مزايا ومنافع الحماية الطويلة الأجل للموارد الهامة على الصعيد الوطني، والبيئات الطبيعية الحيوية، والموارد المؤدية إلى السياحة.
٧. الآثار السلبية الناتجة عن فرض قيود إدارية على نشاطات مدرة للدخل مثل تنمية الموارد الحية وغير الحية،
٨. والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن تحديد المنطقة كمحمية.
- د. إن خطط إدارة المحميات البحرية، التي تم تبنيها وإصدارها بموجب توجيهات، سوف يتم وضعها بما يتلاءم بصورة وثيقة مع الأهداف المشروعة لكل موقع من المواقع.
٥. يجوز أن يقوم الوزير ووزير الموارد معا بإصدار تصاريح استخدام خاصة تسمح بالقيام بأنشطة في المحمية البحرية [للدولة] إذا قررا أن هذا التصريح ضروري:
 ١. لإنشاء أوضاع الوصول إلى المورد المحمي واستخدامه، أو
 ٢. تشجيع الاستخدام والتفهم العام للمورد المحمي.
- و. سوف يكفل التصريح الصادر بموجب هذه المادة:
 ١. السماح بإجراء نشاط فقط إذا كان هذا النشاط متوافقا مع أغراض تحديد المحمية وحماية الموارد المحمية.
 ٢. عدم السماح بأي نشاط لمدة تزيد عن خمس سنوات ما لم يتم تجديد المدة من قبل وزير الموارد.
 ٣. اشتراط أن النشاطات المنفذة بموجب التصريح سوف تتم بأسلوب لا يفضي إلى التدمير أو الخسارة أو إلحاق الضرر بالموارد المحمية،

٤. اشتراط أن يقوم المصرح له بالشراء والمحافظة على وثيقة تأمين عامة لتحمل المسؤولية ضد المطالبات الناشئة عن القيام بالنشاطات بموجب التصريح وأن يوافق على عدم تحمل [الدولة] أية تبعات بسبب هذه المطالبات.
- ز. يحق للوزير ووزير الموارد أن يقوموا معا بتقدير وتحصيل رسوم مقابل القيام بأي نشاط بموجب تصريح صادر طبقا لهذا الجزء الفرعي. أما مقدار الرسم المفروض بموجب هذه الفقرة فسوف يعادل مبلغ:
١. التكاليف المتكبدة، أو المتوقع تكبدها، من جانب وزير الموارد الذي أصدر التصريح.
 ٢. التكاليف المتكبدة، أو المتوقع تكبدها، من جانب وزير الموارد كنتيجة مباشرة للقيام بالنشاط الذي صدر بشأنه التصريح، بما فيها تكاليف متابعة هذا النشاط، و
 ٣. المبلغ الذي يمثل سعر السوق العادل لاستخدام المورد المحمي والعائد المعقول للحكومة [الدولة].
- ح. وبالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل الوزير ووزير الموارد في شكل رسوم بموجب هذه المادة، فإنه يجوز استخدامها من جانب الوزير ووزير الموارد:
١. في إصدار وإدارة التصاريح بموجب هذه المادة،
 ٢. ونفقات تحديد وإدارة المحميات البحرية الوطنية.
- ط. إن الوزير ووزير الموارد، اللذين يعملان من خلال الصلاحيات وبالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، سوف يقومان معا بإصدار التوجيهات المحددة للقواعد والمعايير الخاصة بالمنع والتقليل والسيطرة على التلوث الذي يصيب البيئة البحرية ضمن حدود المحميات البحرية بسبب السفن، مع القيام، كلما كان ذلك ملائما، بتشجيع إقرار أو توجيه سير النظم المصممة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من التهديد الناجم عن الحوادث التي يمكن أن تسبب تلوث البيئة البحرية ضمن حدود الحماية البحرية.

المادة ١٦،٤ التنفيذ

- أ. مع مراعاة الحقوق والقيود الواردة في الفصل الثالث، فإنه يجوز لأي ضابط ذي سلطة عامة لتطبيق القانون أن يقوم في أي وقت بتوجيه النداء أو التحية، أو إيقاف، أو اعتلاء ظهر أية سفينة خاضعة للولاية القضائية [للدولة] وأن يتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتطبيق أحكام قانون [الدولة]، ونصوص هذا الفصل وأية توجيهات صادرة طبقا للصلاحيات الممنوحة بموجب هذا الفصل، وأن يقوم بتنفيذ أية دعوى قانونية صادرة بأمر ضابط أو محكمة مختصة.
- ب. يجوز لأي شخص مفوض بتطبيق نصوص هذا الجزء الفرعي القيام:

١. بالصعود على ظهر السفينة، والبحث والتفتيش واحتجاز أية سفينة تحوم حولها شبهاً استخدامها بشكل يخرق أحكام هذا الجزء الفرعي، أو أي توجيه أو تصريح صادر. بموجبه، ويسري ذلك أيضاً على أية معدات ومخازن و بضائع بهذه السفينة.
 ٢. بمصادرة أي مورد محمي (أينما عثر عليه) كان قد تم الاستيلاء عليه أو اقتناؤه بطريقة منتهكة لأحكام هذا الجزء الفرعي، أو أي توجيه أو تصريح صادر. بموجبه.
 ٣. بمصادرة أي دليل لانتهاك هذا الجزء الفرعي أو أي توجيه أو تصريح صادر. بموجبه،
 ٤. وبممارسة أية سلطة قانونية أخرى.
- ج. بالإضافة إلى تطبيق نصوص هذا الفصل وقوانين [الدولة] والتوجيهات الأخرى ذات العلاقة، تقوم القوة البحرية بإعداد الوثائق والمستندات الضرورية لإثبات انتهاك أو انتهاكات أحكام هذا الفصل، أو قانون [الدولة] أو أي توجيه.

المادة ١٦،٥ الواجبات والمخظورات

إنه مما يتنافى مع القانون أن يتم:

- أ. التدمير، أو التسبب في ضياع، أو إصابة أي مورد محمي تتم إدارته. بموجب القانون أو التوجيهات الخاصة بذلك المورد المحمي.
- ب. الامتلاك أو البيع أو التسليم أو الحمل أو النقل أو الشحن بأية وسيلة لأي مورد محمي تم أخذه بطريقة منتهكة لأحكام هذا الجزء الفرعي.
- ج. التدخل في تطبيق أحكام هذا الجزء الفرعي،
- د. أو انتهاك أي نص من نصوص هذا الجزء الفرعي أو أي توجيه أو تصريح صادر. بموجبه.

المادة ١٦،٦ العقوبات

- أ. إن أي شخص خاضع للولاية القضائية [للدولة] يقوم بانتهاك هذا الجزء الفرعي أو أي توجيه أو تصريح صادر. بموجبه سوف يتحمل أمام [الدولة] أية عقوبة مدنية [تمثل العقوبة المناسبة] عن هذا الانتهاك. وسوف يمثل كل يوم لاستمرار الانتهاك انتهاكاً مستقلاً وقائماً بذاته.
- ب. إن أية سفينة (بما في ذلك معدات ومخازن وبضائع السفينة) وأية مادة أخرى مستخدمة، وأي مورد محمي تم الاستيلاء عليه أو اقتناؤه، بأي أسلوب، مرتبط أو ناتج عن أي انتهاك لهذه المادة أو أي

توجيه صادر. بموجبها، سوف تخضع للمصادرة من قبل الدولة على إثر دعوى للعقوبة المدنية. أما الإيرادات المحصلة من أعمال المصادرة. بموجب هذا القسم فتضاف إلى المبالغ المحصلة كعقوبات مدنية بموجب هذا الجزء الفرعي.

ج. لأغراض هذا الجزء الفرعي، هناك افتراض قابل للدحض والتفنيد ومؤداه أن كافة الموارد المحمية التي عثر عليها على متن السفينة والمستخدمه أو المستولى عليها في سياق انتهاك هذه المادة أو أي توجيه صادر. بموجبها يعتبر أن أخذها أو اقتناؤها قد تم بطريقة منتهكة لهذه المادة.

د. إن المبالغ المحصلة. بموجب هذا الجزء الفرعي كعقوبات مدنية سوف تستخدم (حسب ترتيب الأولوية) في إدارة وتحسين المحمية البحرية [التابعة للدولة] والتي تم الانتهاك بشأنها مما أدى إلى العقوبة أو المصادرة.

هـ. إن أي شخص قدرت بشأنه عقوبة مدنية لانتهاك هذا الجزء الفرعي أو أي توجيه أو تصريح صادر. بموجبها، وأي مدع في إجراء مصادرة بسبب هذا الانتهاك، سوف يكون مسؤولاً عن التكاليف المعقولة التي يتكبدها الوزير ووزير الموارد بشأن التخزين والعناية والصيانة المقدمة لأي مورد محمي أو أية ممتلكات محتجزة فيما يتعلق بهذا الانتهاك.

و. عند خرق أي شرط أو حكم من شروط وأحكام التصريح الصادر. بموجب هذا الجزء الفرعي، يجوز أن يقوم الوزير ووزير الموارد معاً:

١. بتعليق أو إلغاء التصريح بدون تقديم أي تعويض لحامل التصريح وبدون أدنى مسؤولية على [الدولة].

٢. تقدير عقوبة مدنية،

٣. أو كليهما.

ز. إن أي شخص يقوم بتدمير، أو يتسبب في ضياع، أو إصابة مورد محمي سوف يكون مسؤولاً عن دفع مبلغ [للدولة] يعادل مقدار:

١. مبلغ تكاليف الاستجابة والأضرار والتلف الناتجة عن التدمير أو الضياع أو الإصابة،

٢. والفائدة على المبلغ التي يتم حسابها بطريقة يحددها وزير الموارد.

ح. يجوز أن تتم لمصلحة [الدولة] مصادرة أية سفينة مستخدمة في تدمير أو التسبب في ضياع أو إصابة أي مورد محمي وذلك مقابل تكاليف الاستجابة والأضرار الناتجة عن تدمير أو ضياع أو إصابة المحمية البحرية.

ط. إن أي شخص لن يكون مسؤولاً بموجب هذا الجزء الفرعي إذا أثبت أن:

١. السبب الوحيد للتدمير أو فقدان أو إصابة المورد المحمي كان القضاء والقدر، أو نشوب الحرب، أو خطأ أو سهو الغير، وأن ذلك الشخص قد تصرف مع إبلاء العناية اللازمة.

٢. سبب التدمير أو فقدان أو الإصابة يرجع إلى نشاط مسموح به بموجب قانون [الدولة]؛ أو

٣. أن أثر التدمير أو فقدان أو الإصابة يكاد لا يذكر.

ي. يجوز لكل من الوزير ووزير الموارد أن يقوم منفردا باتخاذ أو التفويض باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع أو الحد من تدمير أو فقدان أو إصابة الموارد المحمية أو التقليل إلى أدنى حد من الخطر الوشيك بحدوث هذا التدمير أو فقدان أو الإصابة.

المحافظة على الأشياء الأثرية المغمورة

الجزء الفرعي ١٦ (ب)

المادة ١٦،٧ قابلة التطبيق

سوف تسري أحكام هذا الجزء الفرعي على الأشياء الأثرية والتاريخية التي يتم العثور عليها في البحار الإقليمية [للدولة] (وفي المنطقة المجاورة المرتبطة بها)، والإفريز القاري، والمياه الداخلية [للدولة].

المادة ١٦،٨ التوجيهات

أ. تمشيا مع الصلاحية العامة الممنوحة للوزير بشأن إصدار التوجيهات، يجوز أن يقوم الوزير ووزير الموارد معا بإصدار التوجيهات المحددة لمناطق معينة كمحميات بحرية إذا كانت الموارد الأثرية التي تم العثور عليها في أية منطقة من مناطق المياه الداخلية [للدولة] أو البحار الإقليمية تفي بمعايير التحديد كمحميات بحرية تابعة [للدولة].

ب. يجوز للوزير ووزير الموارد إصدار التوجيهات المتمشية مع النصوص والأحكام التالية:

١. لن يكون أي تصريح مطلوباً بموجب هذه المادة لأي شخص قائم بأنشطة في مجال تطبيق هذه المادة بموجب تصاريح أخرى، وعقود إيجار، أو رخص، أو حقوق استخدام، عندما تكون تلك النشاطات قاصرة على أغراض غير الحفر و/أو إزالة موارد أثرية حتى وإن أدت تلك الأنشطة بطريقة عرضية إلى مضايقات للموارد الأثرية.

٢. إن الموارد الأثرية الناتجة عن الحفر أو الإزالة من المياه الداخلية [للدولة] والمياه البحرية الإقليمية والإفريز القاري سوف تظل مملوكة [للدولة] وسوف يتم تسليمها إلى الشخص والموقع اللذين تم تحديدهما في التوجيه.

٣. لن يكون أي تصريح مطلوباً لأي شخص يقوم لأغراض خاصة باقتناء مجموعة من الصخور، والنقود المعدنية، والرصاصات أو المعادن التي لا تمثل مورداً أثرياً حسب التعريف الوارد في هذا الجزء الفرعي أو التوجيه الصادر طبقاً لهذا الجزء الفرعي، بشرط أن لا تؤدي مجموعة المقتنيات تلك إلى أي إزعاج أو مضايقات للمورد الأثري. ويحق لأي شخص أن يتقدم بطلب إلى الوزير ووزير الموارد للحصول على تصريح بالحفر و/أو إزالة موارد أثرية من المياه الداخلية [للدولة] والمياه البحرية الإقليمية والإفريز القاري مع القيام بالأنشطة المرتبطة بهذا الحفر و/أو الإزالة.

٤. إن كل طلب للحصول على تصريح سوف يشمل:

- طبيعة وحجم العمل المقترح، بما في ذلك الكيفية والأسباب المقترحة، والوقت المقترح للأداء، وخرائط الموقع، والمنفذ المقترح لنشر النتائج أمام عموم الجمهور.
- اسم وعنوان الفرد (الأفراد) المقترح أن يكون مسؤولاً عن تنفيذ العمل، والتبعية المؤسسية، إن وجدت، والمستندات الدالة على التعليم والتدريب والخبرة المكتسبة.
- اسم وعنوان الفرد (الأفراد)، إذا كان مختلفاً عن الفرد (الأفراد) المذكور في المادة ١٦ - ٨ (٤) (ب) من هذه المادة، والمقترح أن يكون مسؤولاً عن تنفيذ شروط وأحكام التصريح.
- الدليل على قدرة مقدم الطلب على البدء في العمل المقترح وتنفيذه واستكمالها، بما في ذلك الدليل على توفر المساندة التموينية ومرافق المعامل والمختبرات.

٥. يجوز أن يقوم الوزير ووزير الموارد معا بإصدار تصريح لمدة زمنية معينة تتناسب مع العمل الذي سيجري تنفيذه، إذا قررا أن:

- مقدم الطلب يملك المؤهلات المناسبة، كما يتضح من المستندات الدالة على التدريب والتعليم و/أو الخبرة؛
- والعمل المقترح سيتم تنفيذه لغرض تعزيز المعرفة بالآثار للصالح العام، وقد يشتمل ذلك، دون أن يقتصر، على البحث العلمي أو الأكاديمي، وبيانات المحافظة على الآثار.

٦. سوف يتم في كافة التصاريح الصادرة تحديداً:

- طبيعة وحجم العمل المسموح به والمطلوب. بموجب التصريح، بما في ذلك الوقت، وفترة طول العمل، والمجال، والموقع، والغرض من العمل؛
- اسم الفرد (الأفراد) المسئول عن تنفيذ العمل، وإذا كان مختلفاً، يذكر اسم الفرد (الأفراد) المسئول عن تنفيذ شروط وأحكام التصريح؛

■ والشروط الأساسية الخاصة بالإبلاغ والتقارير.

٧. يجوز للقائم بإصدار التصريح تحديد الشروط والأحكام التي يعتقد بأنها ضرورية لحماية السلامة العامة والقيم الأخرى و/أو الموارد، وتأمين مناطق العمل، وضمان سلامة الاستخدامات المشروعة الأخرى للمياه، وقصر النشاطات على العمل المسموح به بموجب التصريح. كما أن البدء في العمل أو النشاطات الأخرى، بموجب الصلاحيات التي يمنحها التصريح، يعني قبول حامل التصريح بالشروط والأحكام الواردة في التصريح.
٨. لن يتم إنهاء مسؤولية حامل التصريح عن المتطلبات الأساسية للتصريح إلا بعد تلبية كافة الالتزامات القائمة بصرف النظر عن انتهاء أو عدم انتهاء فترة التصريح.
٩. سوف يخضع أداء الحاصل على تصريح لمدة تزيد عن سنة للمراجعة مرة كل سنة على الأقل. ويجوز للحاصل على تصريح التقدم بطلب لتمديد أو تعديل التصريح.

المادة ١٦،٩ التنفيذ

أ. مع مراعاة الحقوق والقيود الواردة في الفصل الثالث، فإنه يجوز لأي ضابط ذي سلطة عامة لتطبيق القانون أن يقوم في أي وقت بتوجيه النداء أو التحية، أو إيقاف، أو اعتلاء ظهر أية سفينة خاضعة للولاية القضائية [للدولة] وأن يتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتطبيق أحكام قانون [الدولة]، ونصوص هذا الفصل وأية توجيهات صادرة طبقاً للصلاحيات الممنوحة بموجب هذا الفصل، وأن يقوم بتنفيذ أية دعوى قانونية صادرة بأمر ضابط أو محكمة مختصة.

ب. يجوز لأي شخص مفوض بتطبيق نصوص هذا الجزء الفرعي القيام:

١. بالصعود على ظهر السفينة، والبحث والتفتيش واحتجاز أية سفينة تخوم حولها شبهاة استخدامها بشكل يخرق أحكام هذا الجزء الفرعي، أو أي توجيه أو تصريح صادر بموجبه، ويسري ذلك أيضا على أية معدات ومخازن و بضائع بهذه السفينة؛
٢. بمصادرة أي مورد محمي، أينما عثر عليه، كان قد تم الاستيلاء عليه أو اقتناؤه بطريقة منتهكة لأحكام هذا الجزء الفرعي، أو أي توجيه أو تصريح صادر بموجبه؛
٣. بمصادرة أي دليل لانتهاك هذا الجزء الفرعي أو أي توجيه أو تصريح صادر بموجبه؛
٤. وبممارسة أية سلطة قانونية أخرى.

ج. بالإضافة إلى تطبيق نصوص هذا الفصل وقوانين [الدولة] والتوجيهات الأخرى ذات العلاقة، تقوم القوة البحرية بإعداد الوثائق والمستندات الضرورية لإثبات انتهاك أو انتهاكات أحكام هذا الفصل، أو قانون [الدولة] أو أي توجيه.

المادة ١٠، ١٦ الواجبات والمحظورات

أ. إن أي شخص يقترح الحفر و/أو إزالة موارد أثرية من المياه الداخلية [للدولة] والمياه البحرية الإقليمية أو الإفريز القاري، والقيام بنشاطات مرتبطة بهذا الحفر و/أو الإزالة، سوف يتقدم إلى الوزير ووزير الموارد بطلب للحصول على تصريح بشأن العمل المقترح، ولن يشرع في العمل المقترح إلا بعد صدور هذا التصريح.

ب. إنه من غير المشروع قانوناً أن يقوم أي شخص بالإفراغ أو الإزالة، أو الإتلاف، أو التغيير بطرق أخرى أو تشويه ومحو معالم أي مورد أثري مغمور يعثر عليه في المياه الداخلية [للدولة]، والمياه البحرية الإقليمية، أو إفريزها القاري، ما لم يكن هذا النشاط طبقاً لتصريح صادر بموجب هذا الجزء الفرعي أو لإعفاء ممنوح بموجبه.

ج. لا يجوز قانوناً لأي شخص كان أن يقوم ببيع، أو شراء، أو مبادلة، أو نقل، أو تلقي، أو أن يعرض لبيع، أو شراء، أو مبادلة أي مورد أثري، إذا كان هذا المورد الأثري قد تم إنقاذه، أو استخراجه بالحفر، أو إزالته من المياه البحرية الإقليمية [للدولة] أو مياهها الداخلية أو الإفريز القاري أو أراض عامة بشكل يخرق نصوص هذا الجزء الفرعي.

المادة ١١، ١٦ العقوبات

أ. إن أي شخص يقوم قصدا وعمدا بالانتهاك، أو التشاور، أو الشراء، أو السعي لذلك، أو استخدام أي شخص آخر لانتهاك أي محظور من المحظورات الواردة في هذا الجزء الفرعي، سوف يتعرض، بعد الإدانة، لدفع غرامة لا تزيد عن [العقوبة المناسبة] أو السجن لمدة لا تتجاوز [العقوبة المناسبة]. وإذا كانت القيمة التجارية أو الأثرية للموارد الأثرية المعنية وتكلفة استعادة أو إصلاح هذه الموارد تتجاوز مبلغ [العقوبة المناسبة]، فإن هذا الشخص سيعاقب بغرامة لا تزيد عن [العقوبة المناسبة] أو بالسجن لمدة لا تتجاوز [العقوبة المناسبة]، أو كليهما. وفي حالة الانتهاك الثاني أو اللاحق، فإن هذا الشخص سيعاقب بعد الإدانة بغرامة لا تزيد عن [العقوبة المناسبة] أو بالسجن لمدة لا تزيد عن [العقوبة المناسبة] أو كليهما.

ب. يجوز أن يقوم الوزير ووزير الموارد معا بتعليق تصريح صدر بموجب هذه المادة، إذا قررا أن الحاصل على التصريح قد فشل في تلبية أي حكم أو شرط من أحكام وشروط التصريح، أو خرق أي محظور من المحظورات المبينة في هذا الجزء الفرعي أو توجيه صادر بموجبه. ويجب أن يرسل الوزير إلى حامل التصريح إنذاراً خطياً بوقف وتعليق التصريح مع بيان السبب والمتطلبات الأساسية التي يجب استيفاؤها قبل إلغاء الوقف والتعليق.

ج. يجوز أن يقوم الوزير ووزير الموارد معا بإلغاء التصريح عند تقدير عقوبة مدنية أو لدى تحديد أن حامل التصريح قد فشل في إصلاح الموقف الذي أدى إلى وقف وتعليق التصريح.

- د. يجوز أن يقوم الوزير ووزير الموارد معا بتعليق أو إلغاء التصريح، دون أدنى مسؤولية على [الدولة] ووكلائها أو موظفيها، إذا كان استمرار العمل بموجب التصريح سيكون ساريا. بموجب متطلبات إدارية لم تكن سارية وقت صدور التصريح. وسوف تقوم الوزارة التي أصدرت التصريح بإرسال إخطار إلى حامل التصريح مع بيان طبيعة وأساس تعليق التصريح أو إلغائه.
- هـ. يجوز لأي شخص متضرر أن يستأنف بشأن إصدار التصريح، ورفض إصداره، وتعليقه، وإلغائه، وشروطه وأحكامه من خلال دعوى الاستئناف الملائمة.

البحث العلمي البحري

الجزء الفرعي ١٦ (ج)

المادة ١٢، ١٦ قابلية التطبيق

سوف يسري هذا الجزء الفرعي على جميع السفن المشتغلة بالبحث العلمي البحري في مياه خاضعة للولاية القضائية [للدولة].

- أ. تتمتع [الدولة] وحدها بحق التنظيم، والتفويض، وإجراء البحث العلمي البحري في المياه البحرية الإقليمية [للدولة] وجميع المياه صوب الساحل. وسوف يتم إجراء البحث العلمي البحري في هذه المنطقة فقط بعد الموافقة الصريحة للوزير ووزير الموارد وطبقا للشروط المحددة من جانبهما.
- ب. تتمتع [الدولة] بحق التنظيم، والتفويض، وإجراء البحث العلمي البحري في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدولة والإفريز القاري طبقا للقانون الدولي المتعارف عليه وأية اتفاقيات دولية ذات علاقة تكون [الدولة] طرفا فيها.
- ج. إن أي بحث علمي بحري يتم في المنطقة الاقتصادية الخاصة [بالدولة] والإفريز القاري من جانب [دولة] أخرى أو منظمة دولية مختصة سوف يتم إجراؤه بعد موافقة [دولة كذا].
- د. سوف تقوم [الدولة]، في الظروف العادية، بمنح موافقتها على إجراء مشروعات بحث علمي بحري من جانب دول أخرى أو منظمات دولية مختصة في المنطقة الاقتصادية الخاصة [بالدولة] أو على إفريزها القاري على أن يكون تنفيذ ذلك متمشيا مع هذا القانون، والقانون الدولي المتعارف عليه، وأية اتفاقيات دولية ذات صلة، وذلك للأغراض السلمية وبغية زيادة المعرفة العلمية بالبيئة البحرية لمنفعة البشرية جمعاء. ولتحقيق هذه الغاية، سوف يقوم الوزير ووزير الموارد بوضع القواعد والإجراءات الخاصة بتعجيل الموافقة على مشروعات البحث العلمي البحري.
- هـ. يجوز [للدولة]، حسب تقديرها، أن تتمتع عن الموافقة على قيام دولة أخرى أو منظمة دولية مختصة بإجراء بحث علمي بحري في المنطقة الاقتصادية الخاصة [بالدولة] أو على إفريزها القاري إذا كان مشروع البحث العلمي البحري:

١. منظويا على أهمية مباشرة لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، سواء الحية أو غير الحية؛

٢. متضمنا لأعمال حفر في الإفريز القاري، واستخدام المتفجرات، أو إدخال مواد ضارة إلى البيئة البحرية؛
 ٣. متضمنا لأعمال الإنشاء و التشغيل أو استخدام الجزر الاصطناعية، والمنشآت التركيبية، والهياكل؛
 ٤. محتويا على معلومات غير دقيقة أرسلت إلى [الدولة] بخصوص طبيعة وأهداف المشروع؛
 ٥. أو إذا كانت الدولة القائمة بالبحث أو المنظمة الدولية المختصة في ذمتها التزامات قائمة مستحقة السداد [للدولة] من مشروعات بحثية سابقة.
- و. بصرف النظر عن أحكام المادة ١٦-١٢ (هـ)، فإن [الدولة] قد لا تمارس تقديرها في الامتناع عن الموافقة بموجب الجزء الفرعي (١) من تلك الفقرة فيما يتعلق بالبحث العلمي الذي يتم إجراؤه على بعد أكثر من ٢٠٠ ميل بحري من الخط الأساسي للمياه البحرية الإقليمية باستثناء تلك المناطق المحددة التي يجوز [للدولة] أن تقوم علنا وفي أي وقت بتعيينها كمناطق يجري استغلالها (أو تجرى فيها عمليات استكشافية تفصيلية تركز على تلك المناطق) أو أن ذلك سيحدث خلال فترة زمنية معقولة.
- ز. إن نشاطات البحث العلمي البحري المنفذة طبقا لهذه المادة سوف لن تؤدي بلا مبرر إلى التدخل في الأنشطة التي تقوم بها [الدولة] لممارسة حقوقها السيادية وولايتها القانونية.

المادة ١٣، ١٦ التوجيهات

- أ. تمشيا مع الصلاحية العامة الممنوحة للوزير بشأن إصدار التوجيهات، سوف يقوم الوزير ووزير الموارد معا بإصدار ونشر التوجيهات لتشجيع وتسهيل البحث العلمي البحري المنفذ طبقا لهذا الجزء الفرعي خارج المياه البحرية الإقليمية [للدولة]، والتوجيهات المفضية، كلما كان ذلك ملائما، إلى تيسير الوصول إلى موانئ [الدولة] وتشجيع مساعدة سفن البحث العلمي البحري الملتزمة بالأحكام والنصوص ذات العلاقة الواردة في هذا الجزء الفرعي.
- ب. يجوز أن يقوم الوزير ووزير الموارد بتفويض وكالات [الدولة] بإجراء البحث العلمي البحري في المياه الخاضعة للولاية القانونية [للدولة]، أو كما يطلب خلافا لذلك من جانب الوكالات الحكومية الأخرى. وبالإضافة لذلك، يجوز للوزير في أية وزارة تفويض الوكالات التابعة لوزارته بالدخول في اتصالات لإجراء النشاطات البحثية والتعليمية والنشاطات البحرية الأخرى مع جهات حافظت معها [الدولة] على المصالح المشتركة بشأن المحيطات والموارد الساحلية.

ج. يحق للدول والمنظمات الدولية المختصة أن تمضي قدما في تنفيذ مشروع للبحث العلمي البحري بعد ستة شهور من التاريخ الذي تم فيه تقديم المعلومات المطلوبة إلى [الدولة] طبقا لهذا الجزء الفرعي والتوجيهات الصادرة بموجبه. ويجوز أن تمتنع [الدولة] عن الموافقة خلال أربعة شهور من تلقي رسالة تتضمن المعلومات المطلوبة إذا قامت [دولة كذا] بإبلاغ الدولة أو المنظمة القائمة بإجراء البحث أهما:

١. حجت موافقتها بموجب أحكام هذا الجزء الفرعي؛
٢. أن المعلومات المقدمة من تلك الدولة أو المنظمة الدولية المختصة بشأن طبيعة وأهداف المشروع لا تتماشى مع الحقائق الواضحة بجلاء؛
٣. أهما تطلب معلومات تكميلية متعلقة بالشروط والمعلومات المقدمة،
٤. أو وجود التزامات قائمة فيما يتعلق بمشروع بحث علمي بحري سابق نفذته تلك الدولة أو منظمة دولية مختصة.
- د. إن نشر واستخدام أي نوع من منشآت البحث العلمي أو معداته في المنطقة الاقتصادية الخاصة [بالدولة] ومياهها البحرية الإقليمية أو مياهها الداخلية سوف يخضع للشروط التي قد يحددها وزير الموارد. ولهذا الغرض، يفوض وزير الموارد بإنشاء نظام خاص بالتصاريح لمراقبة طبيعة وحجم مشروعات البحث العلمي البحري في المنطقة الاقتصادية الخاصة [بالدولة] ومياهها البحرية الإقليمية أو مياهها الداخلية.
- هـ. يفوض الوزير، بالتشاور مع وزارة الموارد، بإنشاء مناطق مأمونة ذات عرض معقول، لا يتجاوز ٥٠٠ متر، حول منشآت البحث العلمي.
- و. سوف يتأكد وزير الموارد من أن عمليات نشر واستخدام أي نوع من منشآت البحث العلمي أو معداته لن تشكل أي عائق أمام الطرق المعروفة للنقل والشحن البحري الدولي.
- ز. إن المنشآت التركيبية أو المعدات المشار إليها في هذا الجزء الفرعي سوف تحمل علامات مميزة تحدد دولة التسجيل أو المنظمة الدولية التي تنتمي إليها، وسوف تكون بها إشارات تحذير مناسبة وموافق عليها دوليا من أجل ضمان السلامة في البحار وسلامة الملاحة الجوية، مع مراعاة القواعد والمعايير الموضوعية من قبل المنظمات الدولية المختصة.

المادة ١٤, ١٦ التنفيذ

أ. مع مراعاة الحقوق والقيود الواردة في الفصل الثالث، فإنه يجوز لأي ضابط ذي سلطة عامة لتطبيق القانون أن يقوم في أي وقت بتوجيه النداء أو التحية، أو إيقاف، أو اعتلاء ظهر أية سفينة خاضعة للولاية القضائية [للدولة] وأن يتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتطبيق أحكام قانون [الدولة]، ونصوص هذا الفصل وأية توجيهات صادرة طبقاً للصلاحيات الممنوحة بموجب هذا الفصل، وأن يقوم بتنفيذ أية دعوى قانونية صادرة بأمر ضابط أو محكمة مختصة.

ب. يجوز لأي شخص مفوض بتطبيق نصوص هذا الجزء الفرعي القيام ب:

١. الصعود على ظهر السفينة، والبحث والتفتيش واحتجاز أية سفينة تحوم حولها شبهاً استخدامها بشكل يخرق أحكام هذا الجزء الفرعي، أو أي توجيه أو تصريح صادر بموجبه، ويسري ذلك أيضاً على أية معدات ومخازن و بضائع بهذه السفينة؛
٢. مصادرة أي مورد محمي، أينما عثر عليه، كان قد تم الاستيلاء عليه أو اقتناؤه بطريقة منتهكة لأحكام هذا الجزء الفرعي، أو أي توجيه أو تصريح صادر بموجبه؛
٣. مصادرة أي دليل لانتهاك هذا الجزء الفرعي أو أي توجيه أو تصريح صادر بموجبه؛
٤. ممارسة أية سلطة قانونية أخرى.

ج. بالإضافة إلى تطبيق نصوص هذا الفصل وقوانين [الدولة] والتوجيهات الأخرى ذات العلاقة، تقوم القوة البحرية بإعداد الوثائق والمستندات الضرورية لإثبات انتهاك أو انتهاكات أحكام هذا الفصل، أو قانون [الدولة] أو أي توجيه.

المادة ١٥, ١٦ الواجبات والمحظورات

أ. سيقوم الوزير ووزير الموارد معاً بالتأكد من أن الجهات والشخصيات الاعتبارية، لدى تنفيذها بحث علمي بحري في المنطقة الاقتصادية الخاصة [بالدولة]، ومياهها البحرية الإقليمية، والمياه الداخلية، أو الإفريز القاري، سوف تلتزم بالشروط التالية:

١. ضمان حق مندوبي [الدولة] في المشاركة والحضور التمثيلي في مشروع البحث العلمي البحري، وخاصة على متن سفن البحث والطائرات الأخرى أو منشآت البحث العلمي، عندما يكون ذلك ممكناً من الناحية العملية، وذلك بدون دفع أي تعويض وبدون الالتزام بالمساهمة في تكاليف المشروع؛
٢. تزويد [الدولة]، عند الطلب، بتقارير أولية، وتقارير نهائية بمجرد أن يسمح الواقع العملي بذلك، وبالتناوب بعد استكمال البحث؛

٣. تأمين وصول ممثلي [الدولة] إلى جميع البيانات والعينات المستمدة من مشروع البحث العلمي البحري والقيام بالمثل بتزويد [الدولة] بالبيانات التي يجوز استخراج صور منها والعينات التي يمكن تقسيمها بدون الإضرار بقيمتها العلمية؛
 ٤. القيام عند الطلب بتزويد [الدولة] بتقييم هذه البيانات والعينات ونتائج البحث أو تقديم المساعدة في تقييمها أو تفسيرها؛
 ٥. مع مراعاة قوانين وتوجيهات [الدولة]، يتم التأكد من أن نتائج البحث متاحة على المستوى الدولي من خلال القنوات الوطنية أو الدولية المناسبة في أسرع وقت يتيح الواقع العملي؛
 ٦. إبلاغ ممثلي [الدولة] في وزارة الموارد على الفور بأي تغيير رئيسي في مشروع البحث؛
 ٧. والقيام، ما لم يتفق على خلاف ذلك، بإزالة المنشآت التركيبية للبحث العلمي أو معداته بمجرد إكمال البحث.
- ب. إن الدول والمنظمات الدولية المختصة، التي تنوي تنفيذ بحث علمي بحري في المنطقة الاقتصادية الخاصة أو على الإفريز القاري [للدولة] سوف تقوم، خلال ما لا يقل عن ستة أشهر قبل تاريخ البدء المتوقع لمشروع البحث العلمي البحري، بتزويد [الدولة] بوصف كامل لما يلي:
١. طبيعة وأهداف المشروع؛
 ٢. الطريقة والوسائل المستخدمة، بما فيها الاسم والحمولة الطنية والنوع والفئة للسفن مع وصف المعدات العلمية؛
 ٣. المناطق الجغرافية بصورة محددة حيث سيجري تنفيذ المشروع؛
 ٤. التاريخ المتوقع للظهور الأول والمغادرة النهائية لسفن البحث، أو نشر المعدات وإزالتها، حسب الملائم؛
 ٥. اسم المؤسسة الراعية، ومديرها، والشخص المسئول عن المشروع؛ و
 ٦. المدى الذي ينبغي عند الوصول إليه أن تستطيع [الدولة] المشاركة أو الحضور الممثل لها في المشروع.

المادة ١٦، ١٦ العنقوبات

- أ. تتمتع [الدولة] بحق اشتراط وقف أية نشاطات بحث علمي بحري يجري تنفيذه ضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة أو على الإفريز القاري في حالة:

١. عدم تنفيذ أنشطة البحث طبقا للمعلومات المبلغة التي تم تقديمها بموجب هذا الفصل الفرعي والتي تمت موافقة [الدولة] على أساسها؛
٢. أو فشل الدولة أو المنظمة الدولية المختصة، القائمة بإجراء نشاطات البحث، في الالتزام بأحكام هذا الجزء الفرعي المتعلقة بحقوق الدولة الساحلية وفيما يختص بمشروع البحث العلمي البحري.
 - ب. سوف تتمتع [الدولة] بحق اشتراط وقف أية نشاطات بحث علمي بحري في حالات عدم الامتثال لأحكام هذا الجزء الفرعي، التي تشكل تغييرا رئيسيا في مشروع البحث أو النشاطات البحثية.
 - ج. يحق [للدولة] أيضا أن تشترط وقف نشاطات البحث العلمي البحري، إذا لم يتم تصحيح أي موقف من المواقف المذكورة في المادة ١٦- ١٦ (أ) خلال فترة زمنية معقولة.
 - د. بعد قيام [الدولة] بالإخطار بقرارها بشأن الأمر بالتعليق أو الوقف، فإن الدول أو المنظمات الدولية المختصة المصرح لها بإجراء نشاطات البحث العلمي البحري سوف تقوم بإنهاء نشاطات البحث التي يتناولها الإخطار.
 - هـ. سوف يتم إلغاء أمر التعليق الصادر من جانب [الدولة] بموجب المادة ١٦- ١٦ (أ) مع السماح باستمرار البحث العلمي البحري، بمجرد امتثال الدولة القائمة بالبحث أو المنظمة الدولية المختصة للشروط المطلوبة.
 - و. سوف تكون الجهات القائمة بتنفيذ بحث علمي بحري مسؤولة عن ضمان تنفيذ العمليات طبقا لهذا الفصل وللتوجيهات الصادرة بصورة مشتركة من جانب الوزير ووزير الموارد بموجب هذا الفصل، وتصاريح المشروعات الصادرة من قبل الوزير طبقا لهذا الجزء الفرعي واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار.
 - ز. سوف تكون هذه الجهات مسؤولة عن الإجراءات والتدابير المتخذة بصورة مخالفة لهذا الفصل والتوجيهات الصادرة من قبل الوزير. بموجبه، وتصاريح المشروعات الصادرة من جانب الوزير وفقا لهذا الجزء الفرعي واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار، وسوف تقوم بتقديم التعويضات عن الأضرار، بما في ذلك الضرر الناتج عن تلوث البيئة البحرية الناشئ عن هذه الإجراءات والتدابير.